

لا سُلطة لأحدٍ عليّ



"إنها أكثر أمناً. لقد أعاننتي المساعدات النقدية في سداد ديوني، ولم يعد هناك من يطالبني بعد اليوم. وبتُّ أشعر بأنني مستقلة وأقوى عزماً. ولا سُلطة لأحدٍ عليّ". - امرأة نازحة داخلياً، شمال غرب سوريا

© أحمد ايه كي - بيكسلز

معلومات أساسية

جرت العادة على منح معونة إلى اللاجئين والنازحين داخلياً على هيئة مساعدات عينية، مثل الأغذية والبطانيات. غير أن المساعدات نقداً وبقسائم أصبحت تستخدم على نحو متزايد في الاستجابة الإنسانية بُغية تلبية الاحتياجات المتنوعة للنازحين بفعل الأزمات والنزاعات، وهو ما يعزز استقلالية المتلقين لهذه المساعدة ومنحهم الحرية في ما يشترونه. ومع ذلك، فإن استخدام المساعدات نقداً وبقسائم في البرامج الرامية إلى تحقيق الحماية - ويدخل في عداد ذلك دعم منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له - ما زال مترجعاً عن جميع المجالات الأخرى.

تشير **البحوث** التي أجرتها مفوضية اللاجئين النسائية إلى أن المساعدات نقداً وبقسائم المدمجة في إعداد برامج التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي قادرة على دعم منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له. ومع ذلك فإن إعداد البرامج الإنسانية المتعلقة بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي لا يضع في الاعتبار استخدام المساعدات نقداً وبقسائم على نحو شامل أو متسق. ويشكل ذلك فجوة بالغة الأهمية بالنسبة إلى النساء والفتيات اللاجئات والنازحات داخلياً والمهاجرات والأفراد ذوي التوجهات الجنسية والهويات والتعبيرات الجنسية والخصائص الجنسية المتنوعة ممن يواجهون خطر التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي وحوادثه قبل الأزمات وفي أثنائها وبعدها.

بوصفها عنصراً مكملاً للجوانب الأساسية لإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، قد تعزز المساعدات نقداً وبقسائم قدرات الناجين على التعافي وتمكينهم من الوصول إلى الخدمات. ويمكن للمساعدة نقداً وبقسائم، على سبيل المثال، مساعدة الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي في تغطية التكاليف المرتبطة بالفرار من علاقة مُسينة، ومنها السكن الآمن، والنقل، والمساعدة القانونية. وقد تكون هناك أيضاً وسائل غير مباشرة يمكن للمساعدة نقداً وبقسائم من خلالها الحد من تعرض الناجين للعنف القائم على النوع الاجتماعي، مثل تقليل اعتمادهم المالي على الشركاء المسيئين أو أفراد الأسرة.

في فترة الأعوام 2020-2022، أجرت مفوضية اللاجئين النسائية بالتعاون مع الشريك البحثي، المتمثل في مجلس البحوث الطبية في جنوب أفريقيا وهيئة الإغاثة "كير"، دراسة في شمال غرب سوريا وكولومبيا من أجل فهم إمكانات دمج المساعدات نقداً وبقسائم في إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي بُغية تقديم الدعم الشامل للناجين في حالات الطوارئ الإنسانية.

يحتضن شمال غرب سوريا أكبر عدد من النازحين داخلياً في سوريا، إذ يستضيف 2.8 مليون شخص من بين 6.9 مليون نازح داخلياً في البلاد في عام 2022. ويعود العنف المرتكب في حق النساء والفتيات في المنطقة إلى ما قبل النزاع الذي دام عقداً من الزمن وهو متجذر في الأعراف الجنسانية المؤذية. وقد تفاقم العنف القائم على النوع الاجتماعي من جراء النزاع، وجائحة كوفيد-19، والجفاف، والفقر المدقع، فضلاً عن النزوح المستمر والمتكرر في بعض الحالات.

في شمال غرب سوريا، سعت مفوضية اللاجئين النسائية والشركاء إلى فحص التغييرات التي تطرأ بين الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي داخلياً بواسطة برنامج لإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي يشتمل على المساعدة النقدية والعينية من خلال النظر في النتائج بعد ثلاثة أشهر وتسعة أشهر من بدء البرنامج. واعتمدت الدراسة على خبرة مفوضية اللاجئين النسائية واستعانت بإرشادات وأدوات أفضل الممارسات التي تنفذها هيئة الإغاثة "كبير" في تركيا وشركاؤها المحليون، بما في ذلك منظمة سوريا للإغاثة والتنمية.

عكف أخصائيو الحالات الفردية المعنيون بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي على تقييم ما إذا كانت المساعدات النقدية ملائمة للحالات الفردية للناجين، فإذا تبين لهم صحة ذلك عملوا على تفصيل مبلغ التحويل حسب احتياجاتهم وتوزيعه عليهم مباشرة. وتلقى الناجون ما يصل إلى 500 دولار أمريكي كحد أقصى، ومع ذلك، لم يكن هناك مبلغ تحويل محدد مسبقاً. وتلقى غالبية الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي 150 دولاراً أمريكياً. وقُدِّم الدعم العيني لتمكين الوصول إلى المأوى المؤقت والتنقلات والملبس وما إلى ذلك في الحالات التي فضل فيها الناجي عدم تلقي مساعدات نقدية. كما أحال أخصائيو الحالات الفردية الناجين إلى الخدمات التكميلية، مثل الخدمات الصحية، وخدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، والمساعدة القانونية، وبرامج سُبل العيش. وتضمنت متابعة إدارة الحالات رصد المساعدة التي يتلقاها الناجون للتأكد من أنهم لا يتعرضون لمزيد من الأذى.

خضع المشروع للتقييم على مدار ثلاثة أشهر وتسعة أشهر بالاستعانة بالاستبيانات والمقابلات المتعمقة مع المشاركين ومقابلات مع المبلّغين الرئيسيين (أخصائيو الحالات الفردية من الشركاء المنقّدين، والخبراء المعنيين بالمساعدات النقدية والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وموظفو المشروع).

النتائج الرئيسية

- لا تساعد إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تدمج المساعدات النقدية والعينية الناجين في التعافي من حوادث العنف وتقليل التعرض للمخاطر المستقبلية المترتبة على العنف القائم على النوع الاجتماعي فحسب، بل تساعد أيضاً في تحسين القدرة الاقتصادية والرفاه الشخصي ورفاه أطفال الناجين، والعلاقات الشخصية مع أفراد الأسرة، والتفاعلات مع المجتمع المضيف.
- في بعض الحالات، كانت قيمة التحويلات غير كافية لتلبية احتياجات حماية الناجين، ومنها على سبيل المثال تكلفة النقل للوصول إلى الخدمات وتكلفة رعاية الأطفال في أثناء الوقت الذي يقضيه الناجون في إدارة الحالات.
- سمحت المساعدات لبعض المشاركين بالاستثمار في مشاريع أصبحت مصدر دخل مستدام.
- عقب تسعة أشهر من بدء البرنامج، ظلّ المشاركون يشهدون تحسناً في الآثار المتصلة بالحماية، والقدرة الاقتصادية، والرفاه الشخصي، ونواتج الأصول، مقارنة بما تحقق عقب ثلاثة أشهر. بيد أن بعض التغييرات، مثل تقليل الاعتماد على استراتيجيات التكيف ذات المخاطر، لم يعد لها أثر كبير بمرور الوقت.



© هيئة الإغاثة "كبير" 2022

جلسات المشورة والدعم النفسي والاجتماعي للنساء والأشخاص الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي في مركز منظمة سوريا للإغاثة والتنمية المدعوم من هيئة الإغاثة "كبير" في شمال غرب سوريا

- بُعِثَ دعم التعافي الطويل الأجل للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، ينبغي أن تعزز إدارة الحالات الإحالات إلى برامج سُبل العيش النشطة والفاعلة؛ وفي ضوء الفجوات الكامنة في برامج سُبل العيش في شمال غرب سوريا، يمكن للجهات الفاعلة المعنية بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي وسُبل العيش التفكير في تصميم وتنفيذ الدعم الخاص بسُبل العيش إلى جانب إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال المساعدات النقدية والعينية ضمن نموذج البرنامج.
- ينبغي لبرامج إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تدمج المساعدات نقداً وبقسائم أن تخصص الموارد اللازمة للوصول إلى المراهقات من الفئة العمرية 10 إلى 19 عاماً ممن تعرضن أو يتعرّضن لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. بالنسبة إلى هذه الفئة العمرية، ينبغي تقديم المساعدات نقداً وبقسائم بعد التماس الموافقة المستنيرة من مُقدِّم الرعاية وقبول المراهق.
- ينبغي للبرامج مراعاة إطلاق حملات توعية في المواقع التي سيجري فيها تنفيذ البرامج وتحدي الأعراف الجنسانية القائمة التي تشكل حواجز تعترض سبل المشاركة.
- مع أنّ الأخصائيين المعنيين بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي مسؤولون عن التصدي له على نحو مباشر، إلا أنّ المسؤولية تقع على عاتق الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك الجهات المُقدِّمة لخدمات سُبل العيش، في ضمان ألا تزيد تدخلاتها من مخاطر التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي وأن تشمل الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وسيساهم التنسيق الاستباقي مع مقدمي خدمات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في دعم التعاون عبر القطاعات والإحالات الشاملة من أجل تلبية احتياجات التعافي لدى الناجين، فضلاً عن منع وقوعهم مرة أخرى في دائرة العنف.



© هيئة الإغاثة "كير" 2022

تم عقد جلسة توعية من قبل الفريق المتنقل، في شمال غرب سوريا. وفي خلال الجلسة يقوم مقدم الخدمة بتوصيل رسائل توعية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي وعسالة الأطفال

يونيو 2022

يرجى قراءة التقرير الكامل على عنوان صفحة الويب.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع تنزين مانيل، مديرة مساعدة، قسم الدعم النقدي وسُبل العيش، على العنوان: tenzinm@wrcommission.org

تعمل مفوضية اللاجئين النسائية على تحسين الظروف المعيشية وحماية حقوق النساء والأطفال والشباب الذين نزحوا بفعل النزاعات والأزمات. www.womensrefugeecommission.org

تأسست هيئة الإغاثة "كير" في عام 1945، وهي منظمة إنسانية دولية رائدة تُعنى بمكافحة الفقر على الصعيد العالمي. وتُركّز استجاباتنا الطارئة على احتياجات أشد الفئات السكانية ضعفاً، ولا سيما الفتيات والنساء www.care.org

منظمة سوريا للإغاثة والتنمية (SRD) هي منظمة غير حكومية إنسانية تعمل على الأرض في سوريا منذ عام 2011. تقدم منظمة سوريا للإغاثة والتنمية خدمات إنقاذ الأرواح من خلال دمج برامج الصحة الجنسية والإنجابية (SRH) والعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) للنساء والفتيات الضعيفات المتضررات من الأزمات. <https://srd.ngo>

يعود الفضل في تنفيذ هذا المشروع إلى الدعم السخي المقدم من الشعب الأمريكي من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. تقع المسؤولية عن محتويات هذا التقرير على عاتق مفوضية اللاجئين النسائية وهيئة الإغاثة "كير" ولا تعكس بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو حكومة الولايات المتحدة.